

تمكين سيدات الأعمال من النساء
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوصول المتساوي
مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة
الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس



سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي
في قطاعات الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس
وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الملخص التنفيذي للتقرير التنفيذي

فريق البحث والكتابة

فايزة بن حديد ، مريم بوججة

يوليو 2022

يعود رسم الغلاف إلى « THE LEE EXPERIENCE » لبنان
<https://www.theleeexperience.com/>

www.cawtar.org
<http://www.genderclearinghouse.org>
cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org

تمكين سيدات الأعمال من النساء
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوصول المتساوي
مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة
الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس

سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي
في قطاعات الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس
وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الملخص التنفيذي للتقرير التنفيذي

فريق البحث والكتابة

فايزة بن حديد ، مريم بوجبة

يوليو 2022

- تعد المؤسسات الصغرى والمتوسطة حجر الزاوية في الاقتصادات العربية وتمثل أكثر من 90% من جميع الأعمال التجارية وتشكل مصدرا رئيسيا لخلق مواطن الشغل. غير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال تشكل أضعف نسب مشاركة للنساء من السكان النشيطين في سوق العمل.
- أطلقت السلطات مبادرات وتدخلات سياسية وبرامج لدعم تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة لكن التقدم غير المتكافئ يتطلب المزيد من إجراءات سياسية جريئة للتخفيف من القيود المفروضة على النساء من خلال إحداث بيئة ملائمة لتشجيع مشاركتهن (1) وإقامة برامج دعم ريادة الأعمال النسائية (2).
- يعد تطوير بيئة ملائمة للمؤسسات من خلال إحداث أطر قانونية وترتيبية ومالية صلبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وضمان شروط منافسة عادلة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ضرورة.
- إن تحسين الحوكمة خاصة في مجال الإدارة الجبائية والصفقات العمومية وتقليص دور القطاع العام كمنافس في الاقتصاد تعد كذلك ضرورية.

السياق

إن مبدأ التمكين يعني أن الأشخاص - نساء ورجال - قادرون على السيطرة على حياتهم: فهم يضعون برامجهم الخاصة ويكتسبون مهارات ويبنون الثقة بأنفسهم ويحلون المشاكل ويطورون استقلاليتهم. وحتى تكون النساء خاصة قادرة على الاستفادة من الموارد والفرص المتاحة والتمتع بحقوقها على قدم المساواة مع الرجال يجب تمكين النساء بشكل رئيسي من إزالة الحواجز المرتبطة بالتمييز والفوارق القائمة على الجنس.

ولا يقتصر التمكين على اتخاذ تدابير «التمييز الإيجابي / الإجراءات الإيجابية» أو وضع برامج خاصة بالنساء في المقام الأول لمساعدة أسرهن على تقدير دورهن الإيجابي المعترف به اجتماعيا. وتمكين النساء والفتيات يعني القضاء على أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تعترضهن وإنهاء أوجه عدم المساواة التي تتعرضن لها وكذلك الممارسات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تعزز عدم المساواة والتمييز.

لقد تم بالفعل إحراز تقدم في التعليم على مختلف مستوياته بفضل الاستثمارات التي قامت بها البلدان التي تقر بأن التعليم هو في الآن نفسه حق إنساني أساسي ومحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد.

بالرغم من الإنجازات العديدة، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجل أدنى معدلات مشاركة للنساء مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم حسب قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي ففي حين أن أكثر من 50% من النساء اللاتي تبلغ أعمارهن 15 سنة فأكثر يشاركن في سوق الشغل في العالم مع نسبة 61.2% وفي أفريقيا وجنوب الصحراء و 58.8% في شرق آسيا و 50.5% في المحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى و 52.5% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فإن الرقم المقابل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يأتي خلف تلك النسب بكثير بنسبة 19.77%. وعلى المستوى الإقليمي لا يمكن سد الفارق بين الجنسين الا خلال 142.4 سنة.

تساهم مجموعة من العوامل في هذه المشاركة المتدنية للنساء في سوق الشغل على غرار العوائق القانونية والافتقار إلى وسائل نقل آمنة وملائمة ونقص في خدمات حضانة الأطفال ذات جودة عالية ومقبولة وضعف مستويات الإدماج المالي والمشاكل الهيكلية الأخرى وبالإضافة إلى ذلك تلعب العقلية والعادات الاجتماعية والثقافية زيادة على العوائق الهيكلية الموضحة أعلاه دورا مقيدا بالغ الأهمية، كما لا يمكن إنكار أن التوزيع غير العادل في العمل غير مدفوع الأجر والعمل المنزلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه عائق رئيسي أمام مشاركة النساء في الدورة الاقتصادية. فإن عددا كبيرا من النساء وخاصة الشابات يرغبن في العمل لكن التزامتهن المنزلية هي أكبر عائق أمامهن حيث تقوم النساء بنسبة ما بين 80 - 90% بكافة أعمال رعاية الأبناء والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويقضين في المعدل 4.7 مرة وقتا في هذه الاعمال أكثر من الرجال.

ومن المثير للانتباه أيضا ملاحظة أن عديد الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتخفيف من وطأة جائحة كوفيد-19 بما في ذلك غلق المدارس والمؤسسات التعليمية قد مست النساء بشكل أكبر على عدة واجهات مما سبب لهن أضرارا جانبية أدت إلى انتكاسة كبيرة في التقدم المحرز في العقود الأخيرة فيما يتعلق بتمكين النساء.

وترتبط عقبات النمو بشكل عام بالنفاذ إلى رأس المال والانتداب والنفاذ إلى أسواق جديدة على المستوى الوطني أو الدولي وفي بعض البلدان ترتبط العقبات أيضا بالظروف السياسية أو بكلفة الخدمات العمومية أو غياب النمو الاقتصادي. إن الترتيب المتعلقة بالاستثمار ليست دائما واضحة أو شفافة ويتم تطبيق العديد من القواعد بطريقة تمييزية أو مخصصة وغالبا ما يكون التنسيق بين الجهات الحكومية للتشجيع على الاستثمار وتسهيله غير كاف مما يحد من فعالية وضع استراتيجيات وتأثيرها على تحسين مناخ الأعمال وفي بعض البلدان قد تكون هذه العقبات أكثر حدة.

ولفهم هذه العوائق وإرساء حلول مستدامة فمن الضروري تحليل البيئة القانونية والترتيبية التي تعمل فيها رائدات الأعمال ويشكل التنوع الثقافي التاريخي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عنصرا في صياغة السياسات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية. إن العرف والقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية والقوانين الأوروبية المفروضة و / أو المستوردة والنسخ المعدلة من القوانين الإسلامية أثرت في الوقت الراهن بدرجات متفاوتة على الرجال والنساء.

ويضاف إلى هذا السياق أن البلدان قد أيدت المعايير الدولية (مثل خطة عمل القاهرة ومنهاج عمل بكين وإعلان الألفية وأهدافه وخطة عام 2030 وأهدافها الخ...) وأمضت على مواثيق حقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن التحفظات التي أبدتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عند المصادقة على هذه الاتفاقيات جعلها لاغية وتخلق صراعات جديدة. وقد تعهدت فعلا الدول على المستوى الدولي ولكنها لم تكرر في أغلبها الإصلاحات التي من شأنها أن تجعل التشريعات الوطنية متناسقة مع مبادئ هذه الالتزامات الدولية.

وباستثناء الأطر القانونية التي تنظم الحقوق داخل الأسرة يمكن القول أنه انطلاقا من الدساتير الوطنية وفي جميع القوانين الخصوصية تقريبا تشير البلدان آليا إلى مبدأ المساواة بين النساء والرجال والتمتع بالحقوق الإنسانية غير أنه لا يتم دوما وضع سياسات وطنية ولا يقع احترام أو تطبيق التعهدات القانونية الوطنية والدولية. وعندما يتم تطوير ورسم استراتيجيات وبرامج وخدمات من خلال التزامات التعاون والشراكة لا يتم بالضرورة تمويل تنفيذها من قبل الدولة ولا تزال القوانين والممارسات في الدول العربية كما في بقية أنحاء العالم تشهد تمييزا قانونيا وفعليا يمنع النساء من التمتع بحقوقهن القانونية والإنسانية مما يحد من فرصها في المشاركة الكاملة في المجتمع والاقتصاد والتنمية خاصة حيث تكون المساءلة وسيادة القانون ضعيفة أو لا يتم إنفاذها أو احترامها مطلقا.

لم تتحقق المساواة في القانون وتكافؤ الفرص والمساواة في الصوت (السياسي) بالكامل بعد ولا توجد مساواة أمام القانون لأن مكانة وحقوق النساء داخل الأسرة تختلف باختلاف السياق و / أو الانتماء الديني

ونتيجة لذلك غالباً ما تكون متروكة دستورياً. ففي الحياة العامة تكون المرأة مواطنة كاملة أما في الحياة الخاصة فهي قاصر وفي عدة مجالات ناهيك عن ضرورة أن يكون لها وليا كي تتزوج أو تستأذنه للسفر وفي المجتمعات متعددة الطوائف مثل مصر والأردن ولبنان لا تكون الفوارق بين النساء والرجال فحسب بل أيضاً بين النساء أنفسهن بين طائفتين وأخرى.

وعلى الرغم من وعودها والتزاماتها على المستويين الوطني والدولي تظل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعيدة كل البعد عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتكافؤ الفرص والمساواة في الصوت والعمل أو حتى الاقتراب منها كما سبق توضيحه أعلاه من الناحيتين الكمية والنوعية. وبالرغم من إحراز تقدم كبير إلا أن التصدي للمساواة الفعلية لا يزال نلاحظها باستمرار ويتم التعبير عليها بوضوح من قبل العديد من الحركات المحافظة في المنطقة التي تحاول بنجاح في بعض الأحيان الحد من حقوق النساء أو حتى التقليل منها.

في المجمل تمت معاينة أن مختلف حكومات المنطقة تتوخى الحذر عندما يتعلق الأمر بقضايا وضعيت النساء وغالباً ما تخشى تأجيج الاستقطاب السياسي ففي حين أن للمرأة الحق في العمل إلا أنها محدودة في نطاق الوظائف التي يمكن أن تشغلها وعندما تختار العمل تكون بدعوى أنها في حاجة إلى الحماية ولذلك فإن حركيتها تظل في بعض الأحيان مقيدة في بلدها مما يضطرها إلى اتباع زوجها كما هو الحال في بعض البلدان.

إن النساء غير ممنوعات من امتلاك أراضي أو التصرف فيها أو امتلاك عقارات أخرى وبالتالي فبموجب القانون الديني والعرف الاجتماعي يحق للمرأة التملك (عقارات وغيرها) غير أنها تبقى في حاجة إلى دعم مالي من زوجها أو أقاربها الذكور وفيما يتعلق بالحق في الميراث فللمرأة الحق في الميراث وفقاً لقواعد التوزيع المنصوص عليها بالشريعة غير أن القواعد المنطبقة إما يتم اختيارها أو تأويلها بطريقة تعطي الأولوية للمصالح المالية للرجل على الرغم من أنها لا تستند بالضرورة إلى حق النساء الشرعي في الميراث بالنظر إلى مناصبهن المختلفة داخل الأسرة أو التغييرات الحاصلة على مستوى توزيع الأدوار بين الجنسين.

توجد عقبات أخرى في الوسط الريفي تؤثر بشكل خاص على النساء مثل محدودية النفاذ إلى القروض وتعقيد الإجراءات من حيث الضمانات ووجود ديون كبيرة متأخرة على الفلاحين والضعف على مستوى المداخيل وعدم استقرارها (ذات طبيعة عشوائية) وعدم ملاءمة السياسات الفلاحية للاحتياجات الخاصة بالنساء في المناطق الريفية وبالإضافة إلى ظروف العمل الصعبة حيث تواجه النساء الريفيات عراقيل أكثر من نظيراتها في المدينة حيث تجد النساء الريفيات أنفسهن أيضاً في مواجهة النظام الأبوي للمجتمع والعائلة والسيطرة الذكورية والتطبيع مع قبول العنف وانتهاك حقوقهن وعلى سبيل الذكر لا الحصر استغلالهن الاقتصادي في الميدان الفلاحي والعمل في الأرض في كثير من الأحيان بدون أجر وفي معظم الحالات بأجر متدنٍ ناهيك عن الظروف الهشة والتي تشكل خطورة على حياتهن.

المشروع

خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع (2017 - 2019) وبفضل الشراكة بين كوثر - سيدا تم إجراء تدقيق للنوع البشري لفحص السياسات الاقتصادية والإطار القانوني والاتفاقيات التجارية في الأردن وتونس والجزائر لبنان ومصر والمغرب. وكان الهدف من هذا التدقيق القيام بتحليل وتقييم آثار العولمة وتحرير التجارة على التمكين الاقتصادي للنساء ونفاذهن إلى الأسواق التجارية. ولقد قامت النتائج بلفت الانتباه وتوعية الفاعلين والأطراف المتداخلة بشكل مباشر أو غير مباشر حول أهمية تمكين النساء لتحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية وبفضل الحملات التحسيسية والدعوة ووضع الشبكات المؤسسية على معطيات واقعية وكذلك خلق وتعزيز القدرات المؤسسية وقد ارتكز هذا العمل على الأولويات التي حددتها الأطراف الفاعلة المستهدفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بناءً على ما سبق بيانه فإن الاستنتاج الرئيسي لتحليل الوضع والتدقيق النوعي هو أن المنهج في السياسات الاقتصادية والتجارية والبيئية التي تم تحليلها هي محايدة أو حتى سلبية من منظور النوع الاجتماعي والذي لم يقع ادماجه فعلا وهي بعيدة كل البعد عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالين الاقتصادي والتجاري وبناءً على هذا التدقيق فإن الأولوية التي اختار هذا المشروع معالجتها هي «منح رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القدرة على النفاذ إلى الأعمال التجارية والأسواق على قدم المساواة مع الرجال لبناء قدراتهن وتنمية امكانياتهن في النفاذ إلى الموارد والتحكم فيها على قدم المساواة مع رواد الأعمال من الرجال مع التركيز على أسواق الأعمال والتجارة».

ويهدف المشروع إلى «خلق بيئة مواتية للرقى بزيادة الأعمال النسائية وإدماج النساء في أسواق الأعمال والتجارة» في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس وهذا يعني خلق بيئة ملائمة أولاً وقبل كل شيء والحاجة إلى إنتاج المعرفة حول النساء والرجال في الأعمال التجارية من منظور تحليل النوع الاجتماعي.

ويشمل المنهج كذلك تحديد سمات المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورسم خرائط للجهات الفاعلة الرئيسية التي تستهدف ثلاثة قطاعات: الفلاحة والصناعات الخفيفة والخدمات. وقد تم استعمال تحليل سلسلة القيمة الحساسة للنوع الاجتماعي (المنهج والأدوات) لتقييم المساواة بين النساء والرجال مع التركيز على مشاركتهم في النشاط الاقتصادي ونفاذهن إلى أسواق الأعمال والتجارة التي تغطي البلدان الستة المذكورة.

لقد تم التركيز على اختيار مجالات تحليل سلسلة القيمة على ثلاثة قطاعات فرعية تعكس وجود رائدات أعمال في القطاعات الثلاثة المعنية وبشكل أكثر تحديداً: (1) الصناعات الغذائية الفلاحية والتي تشمل قطاعين متداخلين (الفلاحة والصناعات الخفيفة) (2) النسيج والملابس حيث يمكن العثور على كل من القطاعين العام والخاص و(3) تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهو قطاع فرعي مبتكر لقطاع الخدمات.

إن المنهجية المستعملة لتحديد مكانة النساء في الأعمال التجارية حددت المعوقات والعقبات والفرص عبر تحليل شامل للوضع باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة والمكيفة وعلى وجه الخصوص:

- دراسة توثيقية لتحديد عدم المساواة والثغرات بين الجنسين في بيئة الأعمال بناء على البيانات المتوفرة،
- تحديد ملامح المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورسم خرائط للجهات الفاعلة التي تستهدف الرجال والنساء في الأعمال التجارية من أجل إجراء تحليل مقارنة بين الجنسين،
- القيام بتقييم سريع للجهات المتدخلة من رجال ونساء مقاولين لتحديد وتحليل القيود والتحديات التي واجهوها أو واجهتها لا سيما أثناء جائحة كوفيد - 19 وتبعاتها بما في ذلك والتدابير المقيدة،
- إجراء تحليل لسلسلة القيمة الحساسة للنوع في عدد من القطاعات والقطاعات الفرعية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي يملكها / يديرها النساء والرجال على حد سواء.

إضافة إلى نفس التمرين (مراجعة وتقييم وتحليل) تم استهداف عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملكها / تديرها النساء والرجال والتي تمثل عينة من القطاعات الفرعية المختارة وهي الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويهدف تشخيص القيود والتحديات إلى تحديد أوجه عدم المساواة والنقائص بين الجنسين وتقييم القدرات والاحتياجات من الموارد من أجل اختيار الأولويات على مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورائدات الأعمال أنفسهن بما في ذلك أثناء عملية الغلق جراء جائحة كوفيد - 19 و تبعاتها.

وبالنظر إلى الصعوبات على أرض الواقع وبعض العراقيل البيروقراطية والعقبات التي تعترض رجال ونساء الأعمال يستهدف التحليل السريع الجهات الفاعلة الرئيسية في «القطاع الثالث» أي ممثلي وممثلات مختلف الوزارات المعنية والحكومة المحلية والفاعلين (مهنيون ومنظمات وإعلام وقطاع مالي) التي تم اختيارها لتكون أكثر مشاركة وقادرة على تمثيل آراء وخبرات جميع القطاعات. ولا تهدف نتائج المقابلات ومناقشات المجموعات المستهدفة إلى فهم وجهات نظر المستجوبين فحسب بل وتهدف أيضا إلى صقل الخرائط والتنميط بالإضافة إلى إنشاء تشخيص سريع القصد منه أن يشكل أساسا للمرجعية النوعية.

على إثر الفرضية الأولية لمقارنة مختلف القطاعات الفرعية وقع التركيز على اختيار الأبعاد وأوزانها في مصفوفة انتقاء سلاسل القيمة في إطار المشروع على الأهداف التي يسعى إليها المشروع من خلال انتقاء سلسلة قيمة تمثل المعايير التالية:

- البعد الاقتصادي (40%) مع آفاق نمو السوق بالنسبة لسلسلة القيمة. وفي الواقع كان يجب أن يتم الاختيار على أساس الوزن الاقتصادي (المساهمة الاقتصادية للبلد وإحداث مواطن الشغل - وجود شركات محدثة لمواطن الشغل - نمو السوق والشركات التنافسية).

- البعد الاجتماعي وإدماج النوع الاجتماعي (40%) لتقييم كيف يمكن لوجود رائدات الأعمال أن ينعكس على سلسلة القيمة من أجل تحديد دورهن وإمكانية نفاذهن وسيطرتهن على الموارد الإنتاجية ولكن كذلك إمكانيات التعاون بين الجهات الفاعلة لسلسلة القيمة.
- البعد المؤسسي الذي تم التقليل من ترجيحه إلى (20%) لأن المشروع ركز على الكشف عن ضعف دعم سلسلة القيمة من جهة والنساء رائدات الأعمال من جهة أخرى.

كان الهدف من تحليل سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي هو تقييم القدرة التنافسية وأداء عدد من سلاسل القيمة في كل قطاع / قطاع فرعي محدد مثل الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبيان العراقيل الحقيقية أو المحتملة والفرص المتاحة للنساء والرجال التي قد تتشكل من خلال العرف والقانون والهيكل المؤسسي ويتمثل تحليل سلم قيم النوع الاجتماعي في جمع المعلومات عن الكيانات ذات الصلة على غرار الشركات ومجموعات المنتجين الأساسيين والعائلات أو جمعيات المنتجين واتصالات السوق لسلسلة قيمة معينة من خلال توضيح مواقف وأدوار الجهات الفاعلة داخل السلسلة واستخدامها لتحسين تنسيق الأنشطة وتحسين تدفق المنتجات / الخدمات إلى حد الاستعمال النهائي أي الاستهلاك.

وبمجرد اختتام مرحلة جمع البيانات قام فريق البحث بتأويل النتائج واختيار قطاع فرعي يتمتع بأعلى إمكانات نمو ويوفر أكبر الفرص للنساء والرجال مع ملاحظة أنه كلما كان الحاصل أرفع كلما كان احتمال نجاح هذا القطاع الفرعي في هذه البلاد أوفر. وتمكن الخطوة الأخيرة من صياغة توصيات تتمثل في إجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة في القطاع الفرعي المختار كأعلى إمكانية للتحقق من صحة النتائج وإعداد تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لتنظيم المعلومات التي تم تجميعها في المرحلة السابقة من أجل الحصول على قراءة موجهة أكثر لمعايير الدعم اللازمة لتقوية سلسلة القيمة.

الاستنتاجات الرئيسية

أظهرت نتائج تحليل سلسلة القيمة النوعي أن القطاع الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحظى بأعلى الإمكانيات في جميع البلدان المشمولة بالدراسة (الجزائر ومصر ولبنان والأردن وتونس) باستثناء المغرب حيث تم تحديد الأعمال الفلاحية على أنها القطاع الأكثر إمكانيات. وتعد كافة العقبات والتحديات في عملية زيادة الأعمال المذكورة أعلاه وأكثر من ذلك مرتبطة بالنوع الاجتماعي. وفي الواقع أكد التقييم السريع الذي تم إجراؤه كجزء من المشروع الفوارق في الخبرات بين رواد الأعمال من النساء والرجال فيما يتعلق بالتحديات.

- ذكر الرجال صعوبات النفاذ إلى السوق وصعوبات الحصول على التمويل ويرتبط تصور الحواجز التي تحول دون النفاذ إلى الأسواق بغض النظر عن القطاع ونوع الجنس بشكل أساسي بنقص المعرفة بالأنظمة التي تحكم أسواق التصدير المحتملة لمنتجاتهم ومستوى المنافسة.

- من ناحية أخرى أشارت النساء أكثر إلى التحديات التي تعترضهن في حياتهن اليومية وإدارة أعمالهن. وإذا كن قد أدركن صعوبات الحصول على التمويل فعليهن أن يعانين من نقص الدعم خلال مرحلة الانطلاق ونقص التدريب الفني والتجاري والحاجة إلى المساعدة القانونية (الدعم في عملية التسجيل وإبرام العقود) والتوازن الحتمي بين العمل والحياة.

كان تأثير جائحة كوفيد - 19 بمثابة عنق زجاجة حقيقي للاقتصاد بشكل عام ولرجال الأعمال في القطاعين العام والخاص وقد تأثرت جميع وحدات الإنتاج والتسويق بالإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات مثل غلق المحلات وقطع خطوط النقل مما تسبب في انخفاض كبير في الطلب على المنتجات والخدمات الأساسية وتباطؤ على مستوى «النشاط الاقتصادي».

وقد وجدت رائدات الأعمال أنفسهن أكثر من الرجال عرضة لمواجهة تحديات في حياتهن الأسرية التي تتحملنها ولكن أيضاً فيما يتعلق باستدامة أعمالهن حيث وجدن صعوبات جمّة لدفع معالم الكراء وخلاص فواتيرهن والحفاظ على مساهمات الضمان الاجتماعي ولقد ارتفع مستوى مديونيتهم سواء من خلال القروض البنكية أو قروض المزودين أو على نطاق أوسع من خلال الوسائل غير الرسمية عن طريق السعي للحصول على سلفات عن طريق العائلة أو الأصدقاء.

أما النساء اللاتي لديهن قدرات إنتاجية وجدن أنفسهن في مواجهة الحاجة إلى تحويل العمليات التجارية عبر الإنترنت وتسيط الضوء على نقائصهن الرقمية وحاجتهن إلى مهارات للنفذ إلى أسواق جديدة ورقمنة مؤسساتهن وأعمالهن التي تستدعي استعمال منصات وأدوات رقمية تتطلب الدعم في استعمال ووضع تقنيات رقمية.

الاستنتاجات والتوصيات

على المستوى الكلي يمكن للحكومات النظر في تعزيز وتنشيط قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات المتناهية الصغر وتطوير نفاذ وتنمية النساء على قدم المساواة مع الرجال من خلال:

- الارتقاء بنظام التعليم بما يضمن قدرة الإطارات البشرية المهنية للنمو والازدهار ويساهم في تعزيز القدرات الفنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالمهارات الحقيقية التي يحتاجها أرباب العمل،
- الارتقاء بنفاذ المؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة إلى المعلومات والأسواق وكذلك النفاذ إلى التكنولوجيات الحديثة واعتمادها،
- التطوير والارتقاء بالإدماج المالي الشامل من خلال استهداف النساء كشرط أساسي لنظام مالي سليم ومستقر وبالتالي الزيادة في مستويات ادخال الأموال الى منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي وخاصة البلدان الست المشمولة بالبرنامج للمساهمة في الاستقرار وصلابته وخلق أحسن مناخ عملياتي للبنوك والذي لا يمكن ان يكون إلا جيدا لمجال الأعمال. كذلك نعتبر أن حجم السوق غير الرسمي يشكل حوالي ثلثي جميع الأعمال التي تديرها النساء مما يولد إمكانات كبيرة للنمو مستقبلا.
- تطوير نظام العدالة وممارسة الحوكمة من أجل دعم واستكمال الإجراءات لرفع القدرة الإنتاجية وبناء بنية تحتية مالية متينة (سجلات القروض وأنظمة الضمان والإعسار ومعايير التدقيق والمحاسبة) كأولوية للنمو المالي،
- إصلاح المقتضيات القانونية والإجراءات الإدارية لتحسين أداء المؤسسات الصغرى والمتوسطة على غرار تلك المتعلقة بتسجيل المؤسسات والجباية والتشغيل والحد من البيروقراطية وإصلاح النصوص المنظمة للسوق،
- تحسين الشفافية والمساءلة لتقصي الفساد وتعزيز الأنظمة القانونية والترتيبية،

وعلى الرغم من نسبة العائد المحدود من العمل الميداني فإن التحليل المقطعي لنتائج تحليل الوضع (الكمي والنوعي) والتقييم السريع كشف العديد من الاهتمامات والاحتياجات المرتبطة بشكل رئيسي بالمستوى الجزئي والمتوسطي للقدرات الفنية والمؤسسية لرائدات الأعمال اللاتي يمكن تلخيص أولوياتهن على النحو التالي:

- الحصول على أفضل المعلومات عن برامج الدعم الحالية سواء من الدولة أو من المنظمات الدولية،
- الدعم المالي لرائدات الأعمال في مختلف مبادراتهن (الشركات الناشئة والأعمال التجارية القائمة والتعاونيات والاستيراد والتصدير إلخ..)،
- فهم أفضل للتراتب التي تحكم قطاع أعمال المؤسسات ولكن أيضا المتابعة المستمرة حتى تكون الشركة دوما ممتثلة للمتطلبات الترتيبية،

- النفاذ الأفضل إلى التدريب الفني والتدريب على القيادة،
- قدرة أفضل على إدارة الموارد البشرية والمالية،
- تعزيز القدرات والمهارات في مجال تخطيط الأعمال بما في ذلك اعتماد تقنيات حديثة في الإدارة مثل رقمنة العمل والتجارة الإلكترونية و / أو التسويق الرقمي.
- التواصل الشبكي مع مالكين آخرين / مسيري شركات بروح من التعاون لتبادل المعلومات المتعلقة بمجالاتهم والفرص المحتملة (فرص اقتصادية جديدة وبرامج دعم خصوصية وخطوط اقتراض إلخ...).